



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٢/٧ برئاسة القاضي السيد منهد المصمود وعضوية كل من السادة القضاة طارق محمد السعالي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد صائب التقيشدي و عيود صالح التميمي و ميخائيل شمشون و فن كوركيس و حسين أبو لثمن المدعون بالقبضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب

طلبت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بكتابها المرقم خ/١٠٣/١٠٣ المؤرخ ٢٠١٠/٢/٤ من المحكمة الاتحادية العليا بيان الرأي في قرار الهيئة التمييزية المختصة بنظر الطعون المقدمة على قرارات هيئة المساعدة والعدالة بالعسد ١٠٨/هيئة تمييزية/ ٢٠١٠ المؤرخ ٢٠١٠/٢/٣ والمتضمن (ارجاء النظر في الطعن مع بقية الطعون المقدمة والسماح للمعرض بالمشاركة بالترشيح للانتخابات لممارسة حقه الدستوري للدورة الانتخابية التي تبدأ في عام ٢٠١٠).

وطلبت اعلامها برأي المحكمة بمدى إلزامية القرار المشار إليه اعلاه على المفوضية مع الأخذ بنظر الاعتبار النطاق الآتية :

١. تنص الفقرة (٢) من المادة (٦) من قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل على ان من شروط المرشح (وليس الفائز) (ان لا يكون مشمولاً بقوانين اجناتات البعث) فكيف يتسنى للمفوضية تطبيق هذا النص القانوني فسي ظل قرار الهيئة التمييزية.



٢. هل من صلاحية الهيئة التمييزية ان تقرر السماح بالترافق او عدم اشتراك بعض المرشحين بالانتخابات دون النظر في الطعون من ناحية الموضوعية .

٣. هل ان قرار الهيئة التمييزية يسري على جميع المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة أم على الذين قدموا طعناً للهيئة التمييزية علماً بأن الهيئة التمييزية ذكرت في قرارها (ان الطعون التمييزية وردت تبعاً لهذه الهيئة اعتباراً من ٢٠١٠/١/٢٠ ولا زالت ترد لحد هذا اليوم) ، وإذا كان الأمر يسري على من قدموا وسيقدموا طعوناً فإلى متى تنتظر المفوضية أسماء مقدمي الطعون والمفروض ان تتم طباعة ورقة الاقتراع واستمرار المرشحين وغيرها من الإجراءات المتعلقة بها في موعد أقصاه ٢٠١٠/٢/٦ وختمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كتابها بطلب إعلامها برأي المحكمة الاتحادية العليا بمدى إلزامية قرار الهيئة التمييزية من عدمه على المفوضية .

وقد وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢ وتوصلت إلى الرأي الآتي :

الرأي

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان اعطاء الرأي في الطلب الوارد يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في السواد (٥٢/ثانياً) و (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ إذ ليس من بين هذه الاختصاصات الرقابة على القرارات



القضائية واعطاء الرأي فيها ومنها الهيئة التمييزية المختصة بتطبيق قانون
الهيئة الوطنية العليا للمساواة والعدالة المنصوص عليها في المادة (٢/تساعاً)
من قانون الهيئة الوطنية العليا للمساواة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨
وقرارات اللجنة التالية المنصوص عليها في المادة (١٣٥/إسداساً)
من الدستور المختصة بمراقبة ومراجعة الإجراءات التنفيذية
للهيئة العليا لأجثات البحث .
ولما تقدم قررت المحكمة بالإجماع رد الطلب.

انتهى ..

الرئيس

محدث المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم مبه محمد

العضو

أكرم احمد البيان

العضو

محمد هباب النجيبندي

العضو

عبود صالح النجيمي

العضو

ميخائيل شمشون قاس كوركاس

العضو

حسين أبو النون